

«معرض ومؤتمر» الاستثمارات العقارية ١٠ الحالي

تعديلات قانونية تُسند مسؤولية

المشاريع الاستثمارية لهيئة المناطق التنموية

تشجيع الاستثمار الدكتور معن النصور، أن الأردن بأمس الحاجة إلى مثل هذه المؤتمرات، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى زيادة حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى ٢٤٩ مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بـ ٢٢٦ خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وبين النصور أن الصناعة نالت الحصة الأكبر من حجم الاستثمارات، ومعظمها استثمارات خليجية، إذ لم تتأثر بالأزمة المالية كما حدث في معظم أنحاء العالم، حيث زادت الاستثمارات في الصناعة والزراعة والصحة والسياحة بنسبة ٥٠٪.

وأشار إلى إن قطاع العقار لا يستوجب تقديم حوافز مالية ذلك أنه قطاع مجدي، في حين أن قانون الضريبة الجديد يخفف الضرائب على كافة النشاطات الاقتصادية، فلا داع لتمييز قطاع على آخر، إلا في حالة بعض المشاريع المتميزة إذ يمكن أن تقدم الدولة حوافز غير مالية للمستثمر ليمكن من تحقيق أهدافه. وأكد النصور تفافله باحتفاظ الأردن بقدرته على جذب المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار برغم المصاعب التي فرضتها الأزمة الاقتصادية الدولية، في ظل الأمن والاستقرار والبيئة التشريعية والقوانين الحديثة المشجعة للاستثمار الخارجي ومجموعة اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الأردن مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى حرية حركة رأس المال والربح.

وقال مدير المشاريع في ليميتليس المحدودة بلال مطارنة أن عناصر الجذب الاستثماري متوفرة في المملكة من تشريعات مرنة واستقرار تشريعي وسياسي وأمني، إلى جانب الكوادر البشرية المؤهلة والإرادة السياسية والرؤية الواضحة للقيادة. وأعلن خلال المؤتمر الذي ترعاه «ليميتس» كراعي ماسي للمرة الثانية على التوالي، إنشاء



(الراي)

الكيلاني وفاخوري والنصور وبنايوت ومطارنة خلال الاعلان عن المعرض والمؤتمر

رسائل اهتمام من الشركات، ووضع وثيقة طلب العروض، مشيراً إلى نقل سلة من الأصول وحقوق التطوير العائدة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (الأراضي، المطار، الميناء، وخدمات المرافق العامة) لتقوم بدورها بتطويرها من خلال استقطاب مطورين ومشغلين وفق أفضل الأسس العالمية من أجل تنفيذ المخطط التنظيمي الشمولي لمنطقة العقبة الاقتصادية

العقبة المهندس عماد فاخوري أن الشركة تحرص على تقديم مزايا إضافية للاستثمار من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مساحات تتراوح ما بين ٥- ٢٠ دونم، خاصة أن شركات عدة تحاول الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل حوالي ٨٥٪ من استحداث الوظائف لاسيما في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إذ تم إنجاز المشاريع الاستراتيجية

التطوير بواسطة العلاقة بين الهيئة والمطور الرئيسي، حيث يتم تفويض الصلاحيات وتوفير خدمة المكان الواحد التي تتضمن كافة الإجراءات المرتبطة بالاستثمار، وإنجاز كافة المعاملات الحكومية بسرعة وكفاءة في مكان واحد، وتقديم مجموعة من الحوافز الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والجمركية.

عمان-الراي- قال رئيس مجلس المفوضين في هيئة المناطق التنموية صالح الكيلاني إن العمل جار على تعديل قانون المناطق التنموية وإلغاء قوانين مؤسسة المدن الصناعية وهيئة مستثمري المناطق الحرة، لتتولى الهيئة المشاريع الاستثمارية في المملكة، في حين تبقى مسؤولية الاستثمار في العقبة من صلاحيات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية.

وأضاف خلال مؤتمر صحفي عقد امس للاعلان عن «معرض ومؤتمر» الاستثمارات العقارية الرابع الذي سيقام من ١٠-١٣ الحالي إن القانون الجديد الذي ستعمل بموجبه هيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية ومؤسسة المدن الصناعية تحت مظلة هيئة المناطق التنموية سيناقش في الدورة الاستثنائية القادمة لمجلس النواب، مشيراً إلى أن الهدف من ضم المدن الصناعية والمناطق الحرة، وجود جهة منظمة واحدة للمشاريع المستقبلية.

وقال الكيلاني في المؤتمر الصحفي المشترك إلى جانب مدير عام شركة تطوير العقبة المهندس عماد فاخوري، والرئيس التنفيذي لهيئة تشجيع الاستثمار الدكتور معن النصور، مدير المشاريع في ليميتليس المحدودة بلال مطارنة، ومدير عام الشركة المنظمة أيمن بنايوت، أن توقيت انعقاد مؤتمر ومعرض الاستثمارات العقارية له دلالات عميقة لدعم البيئة الاستثمارية في المملكة، وحرص مجتمع الاستثمار والعقار على الإطلاع على ما يجري من تحولات واسعة وعميقة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست على العديد من القطاعات في العالم، وأبرزها قطاعي التطوير والاستثمار.

يذكر أن انشاء هيئة المناطق التنموية تم بموجب قانون المناطق التنموية رقم (٢) للعام ٢٠٠٨، لتكون المؤسسة الحكومية المسؤولة عن إطلاق وتنظيم وإدارة المناطق